

## واقع وآليات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر

*The reality and mechanisms of activating economic diversification in Algeria*

\*1، علي صولي

1 جامعة عمارثليجي – الأغواط - (الجزائر)

[ali.saouli@lagh-univ.dz](mailto:ali.saouli@lagh-univ.dz)

تاريخ النشر: 2023/06/30

تاريخ القبول: 2023/06/14

تاريخ الاستلام: 2023/06/12

## ملخص:

إن لموضوعة التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان وبخاصة الربعية منها والتي تعاني من تشوهات كبيرة في هياكل اقتصاداتها، الناجمة من اعتمادها على المورد الوحيد للدخل وهو النفط، وإغفال الطرف على الثروات الطبيعية الكبيرة الأخرى، مما جعل هذه الدول تتصف بأحادية الاقتصاد. وإذ يتجلى الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والآخر، وأثرت هذه التقلبات على استقرار ونمو هذه البلدان النمو، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي سنة 2006 إلى إصدار تحذيرات للبلدان الربعية بضرورة إنجاز التنوع في اقتصاداتها لمعالجة هذه الاختلالات.

إن الجزائري بوصفها احد البلدان المنتجة للنفط لم يكن بعيدا عن هذه الحلقة إذ اعتمد على القطاع النفطي بشكل كبير في تمويل نفقاته الاستهلاكية والاستثمارية من الاستقلال إلى يومنا هذا، إذ لم تستطيع الحكومات المتعاقبة من تنوع الاقتصاد. لذا جاءت هذه الورقة للوقوف على أهمية التنوع الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التنوع الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الناتج المحلي الإجمالي، الإنتاج المحلي الإجمالي.

تصنيف JEL: O11, O47, D24, D24

**Abstract**

The issue of economic diversification is of great importance after the countries, especially the rentier ones, realize that they suffer from great distortions in the structures of their economies, which result from their dependence on the only source of income, which is oil, and the party's neglect of other great natural resources, which made these countries characterized by the unification of the economy. And as dependence on this resource manifests itself through the correlation of its prices with the world oil markets, and the sharp fluctuations taking place between them from time to time, and these fluctuations have affected the stability and growth of these developing countries, which prompted the International Monetary Fund in 2006 to issue warnings to the rentier countries of the necessity of diversification In their economies to address these imbalances. As an oil-producing country, the Algerian was not far from this cycle, as he relied heavily on the oil sector to finance his consumer and investment expenditures from independence to the present day, as successive governments were unable to diversify the economy. So this paper came to highlight the importance of economic diversification in Algeria.

**Keywords:** economic diversification, economic growth, gross domestic product, gross domestic production.

**Jel :** O11, O47, D24, D24.

\*المؤلف المرسل: علي صولي

يتم تعريف العالم العربي بالنفط بخلاف التراث الثقافي والتاريخي، إذ ترتبط مختلف البلدان في العالم العربي بهذا الاسم بسبب اعتمادها الشديد على الموارد الهيدروكربونية. إن أكثر من 50% من البلدان التي تشكل العالم العربي من مصدري النفط، وهم يمثلون 55% من احتياطات النفط على مستوى العالم و 29% من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم. وفقاً لصندوق النقد الدولي (2009)، يسيطر قطاع الهيدروكربون على اقتصادات هذه البلدان، التي تمثل 50% من ناتجها المحلي الإجمالي و 80% من إيراداتها الحكومية. كما تتأثر الدول العربية غير النفطية بالنفط بسبب علاقاتها في سوق العمل والاستثمار والسياحة مع اقتصادات النفط. وبالتالي، على الرغم من الاختلافات، يواجه كل من الاقتصادات النفطية وغير النفطية تحديات مماثلة بسبب دورة النفط.

وتكشف الأدبيات الموجودة أن معظم الاقتصادات العربية شهدت نمواً لفترة قصيرة من الزمن والركود لفترة أطول من الزمن، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إخفاقها في اتخاذ تدابير مضادة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية وافتقارها إلى الشفافية والمساءلة. علاوة على ذلك، أدت الاستراتيجيات التقليدية للتنمية التي تقودها الدولة إلى أزمة بطالة في معظم الدول العربية. ويظهر الفشل في النمو والحد من معدل البطالة بشكل أكبر من خلال انخفاض مستوى التنوع والتقدم في الصادرات ودور القطاع الصناعي المحدود في معظم هذه الاقتصادات. ولقد سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد على تطبيق استراتيجية التنوع الاقتصادي من خلال تبني سياسات اقتصادية تنويعية، والتي تهدف إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية، ورفع من مستوى القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وإعطاء فرص للقطاع الخاص، وتحسين كفاءة القطاعات الصناعية وخاصة الصناعات التحويلية، وكذلك بأساليب إدارة المراكز التنويعية المتمثلة بالفوائض المالية والموارد، وفي ظل الأهمية التي تتولد عن تنوع القاعدة الإنتاجية نجد أن أغلب الدول سعت جاهدة وبكافة السبل والوسائل لتحقيق هذا الهدف وبعتمادها على خبرات وكفاءات اقتصاديها ومخططيها، وهذا ما انتهجته العديد من البلدان والتي حققت بذلك تطورات اقتصادية انعكست في تقيق درجة مقبولة من تنوع اقتصاداتها، لتضمن استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي في بلدانها. وفي خضم ذلك وما يعاني منه الاقتصاد الجزائري من أحادية اقتصادية واختلالات في البنية الهيكلية خلال العقود

الماضية التي مرت على الجزائر، خاصة سنوات التسعينيات من القرن الماضي، وما ترتب عليها من الدمار والانهيار التام تقريبا للاقتصاد الجزائري، مع هيمنت القطاع النفطي بشكل كبير في المساهمة بالناتج المحلي الإجمالي الذي لم يتغير منذ الاستقلال، وبعد فشل معظم السياسات في رسم مسارات حقيقية للاقتصاد الجزائري بالرغم من تبني أغلب الخطط الاقتصادية السابقة لهدف التنوع الاقتصادي. والسؤال المطروح ما مدى تفعيل سياسة التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قسمنا بحثنا هذا إلى ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي.

المحور الثاني: مؤشرات التنوع الاقتصادي وقياسه.

المحور الثالث: واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله.

## 2. المحور الأول: الإطار النظري للتنوع الاقتصادي

يعرف التنوع الاقتصادي من قبل العديد من الاقتصاديين على أنه تنوع مصادر الدخل من خلال تبني أسلوب المتوازن للتنمية الاقتصادية قائم على أساس التكامل المدروس بين القطاعات والنشاطات المتنوعة.<sup>(1)</sup>

### 1.2 مفهوم التنوع الاقتصادي :

أ- التنوع لغة : اسم مصدر نَوَعَ ، يَنوَع ، تنويعًا ، فهو مننوع ، والمفعول مننوع ، ونوع الأشياء : صنفاها وجعلها أنواعا. (معجم المعاني الجامع، 1، 2019) .<sup>(2)</sup>

ب- التنوع اصطلاحا : ظهر مصطلح التنوع أولا في مقال نشره ( Harry M. Markowitz ) هاري ماركويتز\* عام 1952 تحت عنوان ( اختيار محفظة )<sup>(3)</sup> ، قد تبادر إلى ذهن هاري عند قراءته ل ( نظرية القيمة الاستثمارية ) لجون بير وليامز التي مفادها قيمة الأسهم يجب أن تساوي القيمة الحالية للأرباح في المستقبل ، وعليه إن تفسير نظرية وليامز ترى أن قيمة الأسهم تتحدد عن طريق الأرباح المستقبلية المتوقعة؛ أي يبين معيار واحد لاختيار المحفظة وهو العوائد المتوقعة ، وهذا يعني أن المستثمر فقط يهتم بالقيم المتوقعة للأوراق المالية وبالتالي فإنه يهتم بالقيمة المتوقعة لمحفظة واحدة فقط ولتعظيم القيمة المتوقعة من محفظة واحدة من الضروري زيادة الاستثمارات فيها.

إذ انتقد هاري ذلك مبينا أن الأرباح في المستقبل غير مؤكدة وأن ذلك يشعر المستثمرين بالمخاطر ، وأن هذا الأمر يمثل مشكلة القرارات الاستثمارية في ظل عدم اليقين . فنظرية (وليامز) تفتقر إلى تحليل تأثير المخاطر ، وقد استنتج هاري ان اختيار المحفظة يعتمد على معيارين هما: العوائد المتوقعة، والمخاطر المحتملة ، ويرى هاري ان العوائد المستقبلية يمكن تقديرها و المخاطر تعادل تبين توزيع العوائد المتوقعة ، بمعنى أن هاري يقترح للحد من المخاطر تنوع الأسهم الاستثمارية داخل المحفظة الواحدة أي مزج مجموعة من أنواع مختلفة من الاستثمارات الواسعة في المحفظة الاستثمارية كون المستثمر يختار المحفظة التي تحقق له أقصى عائد لخطر معين أو الحد الأدنى من المخاطر لعوائد معينة<sup>(4)</sup> . وبالتالي يكون هاري هو من اظهر العلاقة بين مردود الأصل المالي ومستوى المخاطرة<sup>(5)</sup> ، وإن استعمال مصطلح التنوع في بداية ظهوره في الاقتصاديات الأدبية كان لتخفيف وتجنب المخاطر التي تتعرض لها الاستثمارات في الأوراق المالية . ويمكن بيان التنوع الاقتصادي في الاصطلاح الاقتصادي عموما بأنه عدم التركيز على قطاع واحد ، وتعدد تقسيمات القطاعات باختلاف الغرض من التقسيم ، والتقسيم الرئيسي لتلك القطاعات حسب الأنشطة الاقتصادية

هي كالتالي: القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات. وبما أن القطاع الاقتصادي هو النشاط الإنتاجي الذي يسهم في الناتج المحلي ، لذلك يصطلح اقتصاديا على القطاعات التي تسهم في تكوين الناتج المحلي بـ(الهيكل الاقتصادي) ، ومعنى الهيكل هو مجموع الأجزاء التي تكوّن الشيء، ويقصد في لفظ الهيكل اقتصاديا شيء محدد وهو التركيب أو الكيان أو البنية أو العناصر المكونة للمتغير الاقتصادي التي ترتبط في ما بينها بنسب وعلاقات وخصائص تميزها<sup>(6)</sup> فتعني النسب الأهمية النسبية لكل عنصر من العناصر التي تكوّن ذلك الكيان مثل نسبة مساهمة كل من الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج القومي أو التركيب النسبي لهيكل الصادرات أو نسبة الادخار والاستهلاك بالنسبة للدخل وغيرها ، وعليه هناك من عرف تنوع الهيكل الإنتاجي بـ (عدم تركيز اقتصاد الدولة على قطاع واحد من القطاعات المختلفة) التي تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، أو العمل على توزيع الأهمية النسبية لمكونات الناتج المحلي الإجمالي على كافة القطاعات المكونة لهذا الناتج<sup>(7)</sup> وهذا التعريف ركز على الأهمية النسبية لكل قطاع في الإنتاج ولم يشر إلى الظواهر الأخرى للتنوع كالصادرات والاستثمارات واليرادات وغيرها.

ويمكن بيان مفهوم التنوع الاقتصادي في الاصطلاح الاقتصادي عموما بأنه عدم التركيز على قطاع اقتصادي واحد، وتتعدد تقسيمات القطاعات الاقتصادية باختلاف الغرض من التقسيم، والتقسيم الرئيسي لتلك القطاعات حسب الأنشطة الاقتصادية كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الخدمات .. الخ،) بخيت وعطيوي، (2017، 750)<sup>(8)</sup> و التنوع بشكل عام هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع .<sup>(9)</sup>

ومن ناحية ثانية ينظر إلى التنوع الاقتصادي بأنه "العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج"، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات .<sup>(10)</sup> وبشكل عام يمكن أن نقول أن التنوع مرتبط بالمشاركة في الإنتاج أي يمكن توزيع الاستثمارات على قطاعات مختلفة وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد . أما من حيث التركيز على الهدف الأساس من التنوع فهو "تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر

ايرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية (11).

وتعرف سياسة التنوع الاقتصادي بأنها السياسة التي تهدف الى تقليل الاعتماد على عدد محدود من الصادرات السلعية التي قد تخضع لتقلبات السعر والحجم أو الانخفاضات في الاسعار العالمية، إذ أن التنوع الاقتصادي له اثر كبير في التقليل من المخاطر، على الرغم من انه ليس الدافع الرئيسي لقيام الحكومات بالاتجاه لتلك الاستراتيجية، فالهدف منه انما يعود

الى محاولة التقليل من مشاكل اخرى مثل انخفاض معدلات النمو، ونقص الحوافز العامة والخاصة لتراكم رأس المال البشري، ونقص القدرة التنافسية في التصنيع وما إلى ذلك، واحتمال حدوث الصدمات والتأثيرات الريعية المختلفة تجعل من الضروري للدول أن تسعى إلى استراتيجيات التنوع الاقتصادي (Martin, 2013: 5)<sup>(12)</sup>، وضمن هذا المفهوم فالتنوع يشير إلى اتباع سياسة التصنيع في الاقتصاد وتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية وبذلك فإن عدم الاستقرار الاقتصادي سواء في الأسعار او الكميات المطلوبة من أي مجموعة سلعية يمكن تداركها وتحقيق الربح او تعويض الخسائر فيها من خلال التنوع في انتاج المجموعات السلعية الاخرى . اذن التنوع الاقتصادي هو سياسة خفض حجم المخاطر الاقتصادية من خلال تقسيم الاصول المتاحة بين عدة ضمانات واعادة البناء الهيكلي للاقتصاد، وذلك لأنه ضروري للغاية وحتمي للبلد لتقوية وتعزيز الامن الاقتصادي حيث يرفع من درجة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيها، ويخلق فرص عمل لعدد اكبر من الافراد خصوصاً بالنسبة للبلدان ذات العدد المتزايد من السكان (Al)<sup>(13)</sup> (Ameri,2013,pp2-3)

إذن يمكن أن نعرف التنوع الاقتصادي بعدم الاعتماد على مورد أو قطاع اقتصادي وحيد في التصدير ، بل الاعتماد على عدة موارد أو قطاعات اقتصادية ، وذلك لزيادة العوائد وتقليل أو تفادي المخاطر المحتملة .

## 2.2 أهمية التنوع الاقتصادي

يهدف التنوع الاقتصادي إلى خلق قطاعات إنتاجية جديدة أو تطوير القطاعات الضعيفة وبما يسهم في تقليل حجم الاعتماد المفرط على قطاع واحد في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، وتتجلى أهمية التنوع الاقتصادي من خلال ما ياتي : (الاسكو، 2001، 17 )

✓ تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة :

- ✓ توفير الحماية للاقتصاد من الظروف الطارئة ؛
- ✓ زيادة الدخل القومي من خلال تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النشاط الاقتصادي ؛
- ✓ زيادة النشاط الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص .
- ويمكن تلخيص أهمية التنوع الاقتصادي بالنقاط التالية :
- 1- يؤدي التنوع الاقتصادي الى الوقاية من اعراض ما يعرف بـ (المرض الهولندي)<sup>(14)</sup> وتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن لكافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجات القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما قطاعي الصناعة (الشمري، 2008: 183)<sup>(15)</sup>
  - 2- يسهم التنوع في تقليل المخاطر الاستثمارية، إذ أن عملية توزيع الاستثمارات على عدد كبير من الانشطة في بلد معين من شأنه أن يقلل من مخاطر تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منها وبالتالي خلق بيئة استثمارية آمنة نسبيا .(الخطيب، 2014، 6)<sup>(16)</sup>
  - 3- يؤدي التنوع في الاقتصاد الى زيادة القيمة المضافة، اذ يعمل على تعزيز الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات قطاع معين ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنوع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها وبالتالي تحقيق النمو المستدام ( Cherif & Fuad, 2014: 3)<sup>(17)</sup>
  - 4- تمكين القطاع الخاص من المشاركة في العملية الإنتاجية وتفعيل دور الاستثمار الخاص ومنحه الفرصة كي يلعب دور مهم وفعال في عملية التنمية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات ، لإمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي كإنتاج السلع والخدمات، وزيادة حجم الصادرات، العمومية سعيا وتقليل الاعتماد على استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، وتوفير فرص العمل وبالتالي تحسين مستوى المعيشة<sup>(18)</sup> (Hamidato & Alssafiah, 2017: 76).

### 3-2 معايير التنوع الاقتصادي

لأجل تقويم مدى نجاح سياسة التنوع الاقتصادي في أي دولة من الدول ، لا بد من دراسة بعض المؤشرات والمعايير الكمية التي من خلالها نستطيع قياس درجة التنوع في القطاعات الاقتصادية ، لذلك سنحاول التعرف على بعض هذه المعايير من خلال ما يلي: (الاسكو، 2001، 12)

أ- زيادة فاعلية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ؛

ب- تطور نسبة تنوع الصادرات ؛

ت- تطور اجمالي العمالة حسب القطاع ؛

ث- معدل ودرجة التغير الهيكلي .

#### 4-2 مبررات التنوع في الاقتصاد الجزائري :

ويمكن بيان الأسباب التي تبين الهدف من إيجاد اقتصاد متنوع لقيام النمو الاقتصادي وهي كالتالي :

- 1- يعتبر النفط والغاز من الموارد الناضبة وهذا يشكل خطرا على اقتصاديات الدول الريعية مستقبلا، وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية ؛
  - 2- يعد استخراج النفط نوعا من استنزاف مخزون رأس المال ،بينما يعتمد تنوع القاعدة الاقتصادية على ايجاد دخول متدفقة وموارد متجددة ؛
  - 3- عدم استقرار اسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي الى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية والايادات الحكومية والانفاق العام ومن ثم مستوى نمو الناتج المحلي الاجمالي ؛
  - 4- تذبذب الايرادات النفطية يعيق الاستقرار في مستوى الاستثمار، وفرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج الى ثبات واستقرار المصادر التمويلية؛
  - 5- يوفر التنوع الحماية من حدوث ظاهرة المرض الهولندي ؛
  - 6- حماية اقتصاديات البلد من الصدمات الخارجية ، إذ يعمل بدوره على تخفيف من حدة التقلبات في الأسعار النفطية ، وتقليل أثرها على استقرار النشاط الاقتصادي ؛
  - 7- تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي عن طريق فسخ المجال أمام القطاع الخاص ليلعب دوره في توظيف القوى العاملة الوطنية، وتسيير عجلة التنمية بوصفة قائد عملية النمو، والمحرك والدافع لها الذي يضمن لها البقاء خارج تأثيرات النفط عن طرق تعزيز دور الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي وميزان المدفوعات .<sup>(19)</sup>
- فهناك اتجاهان فكريان لتفسير العلاقة بين التنوع والنمو الاقتصادي حيث يتمثل الاتجاه الأول بنظرية الميزة النسبية لريكاردو التي ترى في التخصص محفز ومصدر للنمو الاقتصادي، وترى انخفاض التنوع الاقتصادي هو المحفز للنمو الاقتصادي، أما الاتجاه الثاني فيرى إن التنوع الاقتصادي يقود النمو الاقتصادي وله حججه التي يمكن إجمالها بالنقاط الآتية:<sup>(20)</sup>
- أ- تقليل المخاطر التي تحدى بالاستثمارات الاقتصادية، والناجمة عن الظروف الطبيعية(الزلازل، والجفاف و الفيضانات و الحرائق) ، والدولية ( الحروب والنزاعات المسلحة والاحتكارات و ...

الخدمات المالية) قد تلحق أضرارا فادحة في إنتاج بعض المنتجات وتسويقها واستهلاكها، وهو ما ينعكس سلبا على العوائد الاستثمارية. لذلك فإن تنوع الاستثمارات وتوزيعها على عدد كبير من المنتجات يقلص المخاطر الاستثمارية ويزيد من عوائدها .

ب- يؤدي التنوع الاقتصادي إلى استيعاب رأس المال البشري من العمل، و رأس المال الذي يرفع معدلات النمو الاقتصادي.

ت- التنوع الاقتصادي للقطاعات الإنتاجية يزيد من فعاليتها، ومن تشابك العلاقات بين تلك القطاعات؛ مما له تأثير خارجي على زيادة الإنتاج، فينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

ث- التنوع الاقتصادي يقلل من تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي، إذ يعمل التنوع الاقتصادي على استقرار الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل كذلك على تقليل تأثير تقلبات الطلب، والسعر التي يتعرض لها منتج معين يعتمد عليه أداء الاقتصاد الوطني سواء كان سلعة استخراجية كالنفط و الغاز و...أو سلعة زراعية كالقطن و البن و الشاي و المطاط ، ... أو خدمة كالسياحة و الخدمات المالية وغيرها.

ج- تنوع الصادرات التي هي متغير من مؤشرات التنوع الاقتصادي وتؤدي إلى رفع معدل التبادل التجاري ؛ لكون تنوع الصادرات يقلل من مخاطر انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات إذ ستوزع على عدد كبير من السلع والخدمات ، فحينما يكون البلد قد اعتمد في تجارته الخارجية على منتج واحد وهو النفط فإن تقلبات أسعاره بالاتجاه السالب تؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات مقابل أسعار الواردات؛ مما يعني خسارة الدولة جراء تجارتها الخارجية ، ولتقليل الخسارة لابد من تنوع الصادرات.

ح- زياد القيمة المضافة : التنوع الرأسي له دور في الروابط الأمامية ( مخرجات قطاع معين) ، فتتشابك مع الروابط الخلفية للاقتصاد ( مخرجات قطاع معين لتصبح مدخلات قطاع آخر)؛ فيساهم في توليد فرص العمل وارتفاع عوائد عناصر الإنتاج، ويزيد من القيمة المضافة.

### 3. المحور الثاني : مؤشرات التنوع الاقتصادي وقياسه:

هنالك العديد من المؤشرات لقياس درجة التنوع الاقتصادي.

#### 1.3 المؤشرات : ومن أهم هذه المؤشرات هي: (21)

1- معدل ودرجة التغير الهيكلي : يتم الوصول لهذا المؤشر من خلال النسب المئوية لإسهام

القطاعات الاولية وبالأخص النفط مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي فضلاً عن نمو أو انخفاض إسهام هذه القطاعات ، وكذلك من خلال ل قياس معدلات النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي حسب كل قطاع ، أي قياس نسبة اسهام القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الاجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي ، إذ يعكس تطور هذه النسبة مقدار التغير الحاصل في هيكل الانتاج ومصادر الدخل الوطني.

2- نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي: يشكل ارتفاع الاهمية النسبية

لمساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مؤشراً هاماً لقياس التنوع الاقتصادي ، إذ أن هذا المؤشر يستند على النسب التالية:

أ- تطور نسبة مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي و يعكس نمو اسهام القطاع الخاص في زيادة درجة التنوع الاقتصادي وتطوره.

ب- نسبة اسهام القطاعين العام والخاص في التراكم لرأس المال الثابت ، فكلما زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في التراكم كلما دل ذلك على تنوع الاقتصاد واستغلاله لموارده بكفاءة.

ج - توزيع ملكية الاصول بين القطاعين الخاص والعام ، فزيادة حصة القطاع الخاص من الملكية تعني زيادة أهمية بالنشاط الاقتصادي الكلي ، وبالتالي زيادة تنوع الاقتصاد .

1- مؤشر التنظيم الصناعي: بموجب هذا المؤشر يجب أن يكون القطاع الاكثر تنوعاً هو الاكثر

تنافسية ، والبلد الذي يسعى لجعل اقتصاده متنوع يجب أن يملك أكبر عدد من القطاعات وان توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات يرتبط بارتفاع درجة التنوع الاقتصادي.

2- نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في حجم الصادرات الوطنية : يعد هذا المؤشر من

المؤشرات الهامة لقياس درجة التنوع الاقتصادي في الاقتصادات النفطية ، فكلما زادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية الأولية في مجموع الصادرات الكلية. دل ذلك على ارتفاع درجة التنوع الاقتصادي ، وبالعكس إذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جداً من مجموع الصادرات الكلية ، فإن هذا يدل على انخفاض درجة التنوع الاقتصادي وزيادة التركيز السلبي ( أي الإفراط في الاعتماد على سلعة النفط في الصادرات.

3- تطور نسبة الايرادات غير النفطية إلى مجموع إيرادات الحكومة : يدل هذا المؤشر على مدى

نجاح الدول النفطية في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية ، إذ أن الموازنة العامة في تلك الدول تعتمد بنسبة كبيرة على إيرادات النفط في تمويل الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ، و تبين ذلك من خلال ما نراه من مساهمة لقطاع النفط في إيرادات الموازنة ، إذ

تصل إلى ما يزيد عن 90% من اجمالي الايرادات ، مما يدل على وجود خلل واضح وهو عدم التنوع في الهيكل الاقتصادي .

4- عدم استقرار الناتج المحلي الاجمالي وعلاقته بعدم استقرار اسعار النفط : يرتبط استقرار

الاقتصادات النفط بمدى استقرار اسعار النفط ، وبما أن الاخيرة تتسم بالتذبذب المستمر ، لذلك تفتقد تلك الاقتصادات إلى درجة استقرار يعتمد عليها ، وبهذا يكون التنوع الاقتصادي هو الاساس الذي تستند إليه الدول النفطية في الحد من حالات عدم الاستقرار عن طريق تقليل الاعتماد على القطاع النفطي في تسير النشاط الاقتصادي.

5- التوزيع القطاعي للقوى العاملة: تدل الكفاءة في توزيع القوى العاملة على القطاعات

الاقتصادية وفقا للإنتاجية والأهمية النسبية في تنوع النشاط الاقتصادي ، فكلما كانت القوى العاملة موزعة على القطاعات وبنسب ملائمة ، دل ذلك على درجة معينة من التنوع ، فالدول النامية احادية الاقتصاد تعان من اختلال في توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية.<sup>(22)</sup>

2.3 قياس درجة التنوع الاقتصادي:

إن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنوع الاقتصادي في الدولة، إلا أنها لا تعطينا درجة التنوع الاقتصادي بدقة، وذلك لتشتت واختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنوع. ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنوع الاقتصادي سواء بين الدول المختلفة أو في نفس الدولة خلال فترات مختلفة، يجب الاعتماد على مؤشر أو مؤشرات مستخدمة في قياس التنوع الاقتصادي ، وهناك عدة مؤشرات إحصائية ، تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس . فبعض المؤشرات يعتمد على قياس ظاهرة التشتت (Dispersion) مثل معامل الاختلاف ، وبعضها يعتمد على قياس خاصية التركيز (Concntration) كمؤشر جيني ، وبعضها يعتمد على مفهوم التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال- هيرشمان الذي يعد أكثر شيوعا .<sup>(23)</sup>

- مؤشر هرفندل هيرشمان (Herfindal-Hirshman) : ويعتمد على قياس تركيب المتغير وبنيته ومدى تنوعه ويستخدم لقياس التنوع في ظاهرة ما ، وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها . ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي . وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركيز في الصناعة ما أو في قطاع معين، وأستخدم من قبل المحاكم الأمريكية في الثمانينات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين . كما قامت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ( UNCTAD) باستخدام هذا المؤشر لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير . ويعرف معامل هرفندال - هيرشمان بالصيغة التالية :

$$H.H = \frac{\sqrt{\frac{\sum_{i=1}^n (x_i/X)^2 - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}}}$$

حيث : H.H : مؤشر هيرفندل- هيرشمان، يأخذ القيمة ( 0 ) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة) في المتغير المدروس . ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد فقط .

xi : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i .

X : الناتج المحلي الإجمالي PIB.

N: عدد مكونات الناتج ( عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس ).

بالإضافة إلى هذا المؤشر هناك مؤشرات أخرى تعتبر كأدلة على مستوى التنوع، تتعلق أساساً بأداء الاقتصاد الكلي وهي:<sup>(24)</sup>

- درجة التغير الهيكلي؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار أسعار النفط ؛
- تطور إيرادات النفط كنسبة من مجموع إيرادات الدولة؛
- تطور الصادرات غير النفطية وتكوينها؛
- التوزيع القطاعي للقوى العاملة؛
- نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي؛
- توزيع ملكية الأصول بين القطاعين العام والخاص.

#### 4- المحور الثالث : واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآليات تفعيله :

إن دراسة التنوع الاقتصادي في الجزائر تتطلب منا دراسة مدى مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في الإنتاج الكلي، وعند دراسة مساهمة مختلف هذه القطاعات في الإنتاج الكلي يمكن حساب مؤشر التنوع الاقتصادي وفق مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي المشار إليها سابقا، كما أن لمساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الكلي أهمية كبيرة في التنوع الاقتصادي كما رأينا في مختلف مؤشرات التنوع الاقتصادي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المحور.

#### 4-1 نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج المحلي الإجمالي:

لحساب نسبة مساهمة مختلف القطاعات الاقتصادية في تكوين الإنتاج الكلي نستعمل مجمع الإنتاج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، وليس مجمع الناتج المحلي الإجمالي كما استعملناه

سابقا.<sup>(25)</sup> وذلك لأننا سنستعمل إحصائيات القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية، وهي محسوبة حسب نظام المحاسبة الاقتصادي الوطني (S C E N). نستعمل هذا المعيار لمعرفة أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تكوين القيمة المضافة للإنتاج المحلي الإجمالي. و الجدول التالي يبين لنا نسبة القيمة المضافة لكل قطاع من الإنتاج المحلي الإجمالي كما هو مبين في الجدول التالي :

**الجدول رقم (1) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين PIB للفترة 2005-2017**

(الوحدة: %)

السنوات	المحروقات	الفلحة	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	النقل والاتصالات	التجارة والخدمات
2004	46.46	11,38	7,61	8,99	10,05	15,50
2005	53.01	9,04	6,50	7,85	10,02	13,58
2006	53,73	8,73	6,12	8,31	10,12	13,00
2007	52,04	8,81	5,97	9,12	10,23	13,82
2008	54,58	7,81	5,58	9,34	8,91	13,78
2009	39,77	11,56	7,08	12,42	10,74	18,42
2010	43,94	10,51	6,39	12,37	9,67	17,11
2011	46,79	10,42	5,85	11,19	9,46	16,37
2012	44,99	11,39	5,84	11,73	9,57	16,91
2013	39,11	12,76	5,96	12,21	11,38	18,57
2014	35,64	13,38	6,32	13,05	11,70	19,90
2015	25,66	15,56	7,27	14,89	13,34	23,22
2016	23,79	16,40	7,48	15,25	13,77	23,30

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الديوان الوطني للإحصائيات

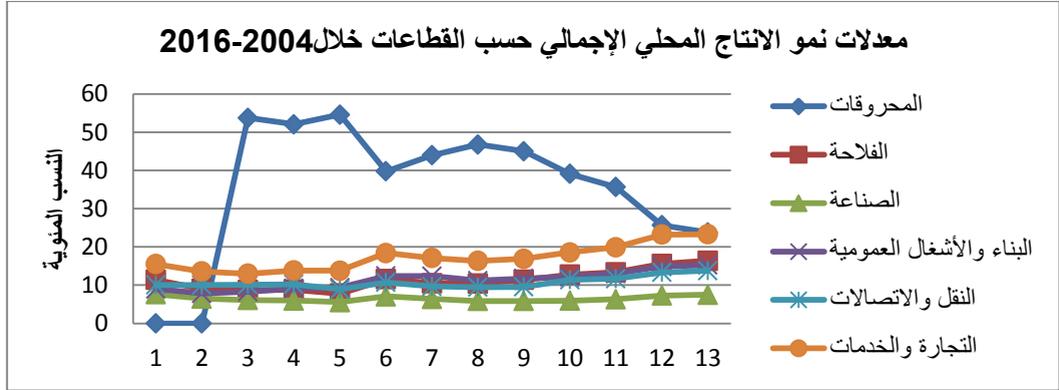
<http://www.ons.dz/-Compte-de-production-et-compte-d-.html>

يوضح لنا الجدول السابق، أن الإنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر يتحدد بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات، والذي يمثل نسبة كبيرة جدا تقارب النصف، ثم يأتي في المرتبة الثانية قطاع التجارة والخدمات والذي يبلغ في متوسط الفترة حوالي 17,20% وبعدها قطاع البناء والأشغال العمومية ثم قطاع النقل والاتصالات واللذان يبلغان نفس النسبة تقريبا، ثم قطاع الفلحة الذي بلغت نسبة مساهمته في PIB خلال فترة الدراسة حوالي 11,40%، لنجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 6,50% كمتوسط لفترة الدراسة. إن هذه النسب تعكس لنا بأن الاقتصاد الجزائري لازال يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، أما بقية القطاعات فنسبة مساهمتها في الإنتاج ضعيفة جدا رغم الجهود المبذولة للخروج من تبعية قطاع المحروقات .

إن انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين PIB بعد سنة 2013 لم يكن نتيجة تحسن في مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى وإنما نتيجة انخفاض أسعار البترول ، حيث انخفض سعر البترول من 110 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 53 دولار آخر 2014 وهو أدن مستوى منذ 2009 ، مع الصعود في الربع الأول من 2015 إلى متوسط 65 دولار ومع نهاية 2015 أغلق خام برنت القياسي عند

30 دولار وواصل الهبوط مطلع 2016 إلى حدود 27 دولار، وهذا ما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة قطاع المحروقات في PIB.

الشكل رقم (01) معدلات نمو الانتاج المحلي الاجمالي حسب القطاعات خلال الفترة (2004-2016)



المصدر : من إعداد الباحث بناء على الجدول رقم 01

من 1 إلى 13 تمثل السنوات من 2004 إلى 2016 .

يتضح من خلال الشكل السابق بأن قطاع المحروقات يساهم بشكل كبير في معد نمو الانتاج المحلي الاجمالي ، وهذا واضح جلي في الرسم البياني، كم يوضح لنا الرسم البيان في النقطة 11 على المحور السينات والتي تمثل سنة 2014 بدأ يرتفع بيان التجارة والخدمات ليصل تقريبا إلى 25% سنة 2016، وهذا يمثل تطور في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الناتج عن قطاع التجارة والخدمات وهذا يعكس برامج الدعم تشغيل الشباب والتي كانت معظمها موجهة لقطاع التجارة والخدمات ، ثم يليه قطاع الفلاحة والبناء والأشغال العمومية بحوالي 16% سنة 2016 ، ثم والنقل والمواصلات بحوالي 14% ، ثم في الأخير قطاع الصناعة بحوالي 7% سنة 2016. إن النسبة الكبيرة لمساهمة قطاع المحروقات في تكوين PIB تفسر لنا عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك ناتج عن تقلب أسعار النفط العالمية .

2-4 قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر حسب مؤشر هرفندل- هيرشمان (H.H):

نستخدم الصيغة السابقة لمؤشر هرفندل-هيرشمان (26):

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (x_i/x)^2} - \sqrt{1/n}}{1 - \sqrt{1/n}}$$

نستخدم الجدول رقم 01 السابق والذي يحدد لنا قيمة  $x/x_i$  ولدينا  $N=6$  قطاعات ، ومنه يمكن حساب هذا المؤشر لكل سنة. والجدول التالي يبين لنا قيمة H.H لكل سنة :

الجدول رقم 02 : قيمة مؤشر هرفندل -هيرشمان (H.H) في الجزائر 2016

## واقع وآليات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
H.H	0,199	0,278	0,287	0,266	0,299	0,134	0,175	0,206	0,187	0,130	0,101	0,046	0,036

المصدر: من اعداد الباحث بحساب قيمة المؤشر لكل سنة من جدول رقم 01.

من خلال الجدول أعلاه، يمكن ملاحظة ارتفاع قيمة المؤشر من سنة 2004 إلى سنة 2008 ، حيث ارتفع من قيمة 0.199 إلى 0.299 ، وفي سنة 2015 نلاحظ انخفاض كبير ووصل إلى 0,046 أي قيمة المؤشر تقارب الصفر ثم تنخفض إلى ( 0.036 ) سنة 2016 فالسؤال المطروح هل يمكن القول بأن في سنة 2015 و 2016 أصبح الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا، أم أن هناك تفسيراً آخر لانخفاض قيمة مؤشر H.H في هاتين السنتين؟

كما رأينا سابقا، فإن حساب مؤشر فإن حساب مؤشر H.H يخضع إلى حصة كل قطاع من الإنتاج  $(x/x_i)$ ، وبالتالي قيمته تخضع تغير هذه النسبة ، وبالتالي يمكن تفسير انخفاض قيمة المؤشر سنة 2015 و 2016 إلى انخفاض حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة انخفاض أسعار البترول في هذه السنة من حوالي 110 دولار للبرميل أواخر سنة 2013 إلى 53 دولار للبرميل أواخر 2014 ليصل الهبوط مطلع 2016 إلى حدود 27 دولار . ويمكن اثبات مدى ارتباط تغيرات مؤشر H.H بتغير أسعار من خلال مقارنة تطور معدل نمو هذا المؤشر مع تطور معدل التغير في أسعار البترول يمكن الرجوع إلى الملحق رقم 01 ص 16 .

### 3-4 واقع القطاع الخاص في الجزائر وضرورة تنميته:

يعتبر القطاع الخاص القاعدة الرئيسية لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير مناصب العمل، وذلك بشكل يسمح بخلق وتيرة نمو وتطور ديناميكية على المدى الطويل يسير وفقها النشاط الاقتصادي، إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، كما ان لنمو القطاع الخاص في أي دولة

دليل على مدى التنوع الاقتصادي فيها، وبذلك تعتبر مساهمة القطاع الخاص في تكوين PIB مؤشر للتنوع الاقتصادي . والقطاع الخاص في الجزائر يشارك بنسبة ضئيلة جدا في تكوين PIB.

### 5-خاتمة:

يمكن أن نستخلص من التحليل السابق للتنوع الاقتصادي في الجزائر، أنه رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة لأجل الخروج من دائرة الاقتصاد الريعي، والتوجه نحو الاقتصاد أكثر صلابة يعتمد على الموارد الأخرى

خارج البترول، إلا أنه ولحد الآن جميع المعطيات السابقة تبين لنا بقاء الاعتماد على البترول سواء في تكوين القيمة المضافة في الأنشطة الاقتصادية، أو الاعتماد على البترول في تمويل الخزينة العامة للدولة، حيث لاحظنا ضعف التنوع الاقتصادي حسب مؤشر هيرفندل - هيرشمان ، (Herfindal- Hirshman) ، الذي بين لنا هيمنة قطاع المحروقات في الانتاج المحلي الاجمالي .  
الإستنتاجات:

1- . من خلال تحليل مكونات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في الجزائر خلال المدة (2004-2016) تبين تراجع نسب مساهمة القطاع النفطي نتيجة هبوط أسعار النفط ولا يعزى إلى مساهمة القطاعات الأخرى .

2- . من خلال تحليل دور القطاعين الخاص والعام في تكوين اجمالي رأس المال الثابت في دولة الجزائر ، تبين ان نسبة مساهمة القطاع الخاص تقدر بـ 2 % في اغلب سنوات المدة المدروسة ، فهي مساهمة ضعيفة جدا .

3- على الرغم من أن نتائج المؤشرات في الجزائر كانت سالبة وهذا راجع للاعتماد على القطاع النفطي، الذي تأثر تأثرا واضحا بأزمة هبوط أسعار النفط عام 2014 ، مما أدى إلى تراجع وتيرة النمو الاقتصادي من عام 2014 إلى يومنا هذا .

4- من خلال تحليل مكونات الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في الجزائر خلال المدة (2004-2016) تبين ان القطاع النفطي لا يزال يحتل المرتبة الاولى في نسب المساهمة، رغم تراجع أسعار النفط في الأعوام الأخيرة ،وبالمقابل أظهرت النسب الضعيفة للعديد من القطاعات الإنتاجية كالقطاع الفلاحي والصناعة التحويلية وتدهورا في البنى التحتية وعدم وجود سياسات وخطط اقتصادية وفق رؤى واضحة .

#### .التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن صياغة مجموعة من التوصيات تتمثل بما يلي: على الرغم مما احرزته الجزائر من تطورات ملحوظة في مجال تطبيق سياسة التنوع الاقتصادي والتخلي عن صفة الاقتصاد الريعي ، إلا ان الاعتماد على تصدير النفط الخام لا يزال قائم، الأمر الذي يدعو الى بذل المزيد من الجهود في سبيل تحقيق ميزات أفضل والارتقاء باقتصادها أكثر فأكثر .

1- توجب على القادمين على شؤون الاقتصاد في الجزائر وضع خطط مستقبلية من اجل حماية الاقتصاد الجزائري من الأزمات المفاجئة كالتى حدثت عام 2014 .

- 2- الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري وتسخيرها في تنوع القاعدة الاقتصادية من اجل التخلص من حالة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط فقط، وذلك عن طريق استغلال وتوظيف الأموال المتولدة من قطاع النفط في تفعيل قطاعات الاقتصاد الأخرى مثل قطاع الفلاحة، والسياحة، والصناعات التحويلية، فضال عن تطوير البنى التحتية والتي تمثل القاعدة الأساس التي تعتمد عليها القطاعات والأنشطة الاقتصادية.
- 3- العمل على تنوع الصادرات من خلال اقامة صناعات انتاجية ذات قيمة عالية موجهة للتصدير، والعمل على تنوع صادرات النفط لتشمل المنتجات المكررة اضافة الى النفط الخام، ويتم ذلك من خلال انشاء مصاف جديدة لتكرير النفط وتطوير المصافي القائمة لما يتضمنه هذا الأمر من دور بارز في إنعاش الميزان التجاري على الأقل في الأجل المتوسط و الطويل .
- 4- ضرورة العمل على توفير مناخ استثماري جيد من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية، ويتحقق ذلك بتوفير الاستقرار السياسي والأمني، اضافة الى تقديم تسهيلات للشركات الاستثمارية لغرض الاستثمار في المشاريع التي لا يمكن للاقتصاد الوطني حاليا القيام بها، وإعطاء صالحية للجماعات المحلية بتشريع قوانين للاستثمار بما يلائم الظروف المحلية وطبيعة المنطقة نفسها، والذي من شأنه إنعاش وتطوير القطاعات التي تتميز بها كل مدينة عن الأخرى .
- 5- تفعيل دور القطاع الخاص وتمكينه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، ويتم ذلك عن طريق توفير المستلزمات الضرورية وتوفير بيئة مناسبة له من خلال تشريع قوانين وإصدار تعليمات على غرار المعمول به في الدول المتقدمة، وتقديم التسهيلات والاعفاءات من اجل طمأنة المستثمرين المحليين والأجانب، وجعل القطاع الخاص شريكا هاما للقطاع العام في عملية تنوع الهيكل الاقتصادي.
- 6- ضرورة العمل على انشاء صناعات سيادية لغرض مساعدة الشباب خريجي الجامعات في المشاركة في الاقتصاد الوطني .
- 7- وأخيرا على الحكومة الجزائرية تبني سياسة اقتصادية واضحة المعالم، تتلاءم مع طبيعة الجزائر وظروفها الاقتصادية والاجتماعية من اجل تحقيق ديمومة النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبناء دولة تليق بالشعب الجزائري تنسجم مع ما تملكه الجزائر من ثروات تفتقر إليها اغلب بلدان العالم.

- <sup>1</sup> - مهدي، سهر غيلان، (2007)، " دور القطاع الزراعي ف سياسات التنوع الاقتصادي للعراق " مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 5، العدد 2، ص 33.
- <sup>2</sup> - معجم المعاني الجامع، www.almaany.com.
- <sup>3</sup> - Harry, Markowitz, « Port folio selection, » journal of fjnance 7,N°1, March 1952.
- <sup>4</sup> - <https://www.investopedia.com/terms/d/diversification.asp>.
- <sup>5</sup> - هواري سويبي و غالبية ملك، أثر التنوع الدولي على خصائص المحفظة المالية دراسة ميدانية لمجموعة من الاسواق المالية خلال الفترة (2010-2013)، مجلة الباحث، العدد (13)، 2013، الجزائر، ص 49.
- <sup>6</sup> - هند غانم محمد المحنة، الاختلالات الهيكلية وسبل المعالجة التنموية في دول عربية مختارة مع اشارة خاصة إلى العراق للمدة (1994-2010)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2014، ص 6-8.
- <sup>7</sup> - فهد عبد الله الشريف، تنوع الهيكل الإنتاجي في اقتصاديات بعض الدول الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1997، ص. 8-9.
- <sup>8</sup> - خيت، حيدر نعمة، عطوي، عباس فاضل، (2017). واقع التنوع الاقتصادي ومبرراته في العراق للمدة 1980-2014. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 3، جامعة الكوفة، العراق.
- <sup>9</sup> - مجيد بن احمد المعلا، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الإمارات العربية المتحدة للسنوات (1995-2000)، وزارة التخطيط الامارتية، ص 13.
- <sup>10</sup> - UNNITED NATIONS – NATIONS. UNIES, UNFCCC Workshop on Economic Diversification, FRAME Work Convention on climate change – secretariat, Teheran, Islamic Republic of Iran, 18- 19 October 2003, p 6.
- <sup>11</sup> - حسن كريم حمزة، (2011)، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص 168.
- <sup>12</sup> - Martin, Hvidt, (2013), Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends, N°27, janary.p5.
- <sup>13</sup> - Al Ameri, Abdulla, 2013, Why is Economic Diversification Important in the UAE, Language Centre, UK
- <sup>14</sup> - يقصد بالمرض الهولندي (Dutch Disease) إسم لحالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1950-1900 بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث هجع للترف فكان أن دفع ضريبة هذه الحالة ولكن بعد أن أفاق على حقيقة - نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي. وبالتالي أصبح هذا المصطلح يطلق على تلك الحالة الاقتصادية التي تنشأ عند حدوث طفرة مالية في بلد ما بسبب اكتشاف الموارد الطبيعية في أراضيه. ويطلق كذلك على هذا المصطلح بـ "لعنة الموارد" وهي مجموع الآثار السلبية التي تؤثر على بناء اقتصاد مبنى على الخطط والاستراتيجيات الواضحة لإدارة الثروة.
- <sup>15</sup> - الشمري، مايع شبيب، (2008)، مضاعفات المرض الهولندي في الاقتصاد العراقي وضرورة الاصلاح الاقتصادي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية واقتصادية، المجلد 10، العدد 3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
- <sup>16</sup> - ممدوح عوض الخطيب، (2014)، التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الاول لكليات ادارة الاعمال بجامعة دول الخليج، ص 6.

<sup>17</sup> - Cherif, Reda, Fuad Hasanov, (2014), Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions, IMF work paper.

<sup>18</sup> - Hamidato, Mohamed Nasser, Baqaas Alssafiah, (2017), Economic diversification in Algeria, Global Journal of Economic and Business (GJEB), University Echahid Hamma Lakhdar-ElOued, Algeria.

<sup>19</sup> - محمد صالح جاسم الدليمي ، الاقتصاديات النامية بين ضرورة التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الدولية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، العدد (3) ، 2010 ، ص208-209 .

<sup>20</sup> - ممدوح عوض الخطيب ، التنوع و النمو في الاقتصاد السعودي ، المؤتمر الاول لكليات الادارة في دول مجلس التعاون الخليجي ، الرياض ، 2014 ، ص 8-5.

<sup>21</sup> - مروة خضيرة سلمان ، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنوع الاقتصادي وتحديات الانضمام إلى (WTO)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، العراق ، 2015، ص17.

<sup>22</sup> - نفس المصدر، ص20.

<sup>23</sup> - ممدوح الخطيب ، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي ، مجلة العربية للعلوم الإدارية ، جامعة الكويت ، المجلد 18 ، العدد 2 ، ماي 2011 ، ص210-211.

<sup>24</sup> - نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي في ظل وفرة الثروة النفطية، ط 1. المكتب الجامعي الحديث،

الإسكندرية مصر. 2116 . ص: 35-36.

<sup>25</sup> - هناك اختلاف بين الإنتاج المحلي الإجمالي بين ( La Production ) والنتاج المحلي الإجمالي ( Le produit ) المحاسبة الوطنية. فالنتاج المحلي

الإجمالي يتكون من الإنتاج المحلي الإجمالي مضافا إليه القيمة المضافة للخدمات غير المنتجة ، وبحسب La PIB حسب نظام المحاسبة

الاقتصادي الوطني (S.C.E.N) ، أما Le PIB فيحسب حسب نظام المحاسبة للأمم المتحدة (S.C.N) .

<sup>26</sup> - أنظر: ضيف أحمد ، عزوز أحمد ، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، الشلف ، المجلد 24، العدد19 ، 2018 ، ص29.